البحث عن الحقيقة

هانز بليكس يتحدث إلى كريستيان أمانبور من القناة CNN حول نزع سلاح العراق

بقلم بوني أزاب بويل

متحدثاً في ذكرى غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، الذي أعلنته أمريكا في الأصل ضربةً وقائية ضد مجنون مستعد لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، قال الرجل الذي كان أول من كُلِّف بالعثور على تلك الأسلحة، بأن لدى حكومة الولايات المتحدة "نفس مزاج حملات الماضي ضد المنشقين"، بمعنى البحث عن أدلة تدعم نتيجة محتومة لفعل افتُرِضَ حدوثه.

قال هانز بليكس الدبلوماسي السويدي الذي استُدْعِي من تقاعده لتولي رئاسة فريق مفتشي الأسلحة لدى الأمم المتحدة منذ عام 2000 حتى 2003، والذي ترأس الوكالة الدولية للطاقة الذرّية IAEA منذ 1982 حتى 1997: "لقد أجرينا نحو 700 عملية تفتيش، ولم نعثر في أية حالة منها على أسلحة دمار شامل. ولقد ذهبنا إلى مواقع (في العراق) أعلمتنا عنها الاستخبارات، وفي ثلاث حالات فقط وجدنا شيئاً ما يتمثل في مخبأ لوثائق نووية، وبعضاً من الصواعق وبضعة رؤوس حربية فارغة لأسلحة كيميائية". وأخبر بليكس أنه قال لمجلس الأمن إنه لتحديد ما إذا كان ما وجدناه هو "رأس الخيط" أو مجرد أجزاء متبقية من بقايا تدمير ذلك العتاد المميت، كان لابد من إجراء مزيد من جولات التفتيش. ولكن تمَّ اختصار مهمته في العراق عندما تولت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة زمام نزع السلاح بيديهما في آذار (مارس) عام 2003.

لم يتَّهم بليكس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وتوني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة بسوء النية فحسب بل وبافتقارهما الشديد لـ "التفكير الناقد". لقد فشلت الولايات المتحدة وبريطانيا في فحص مصادر استخباراتهما الرئيسة المتمثلة بالمناهضين defectors العراقيين للحكم وبرامجهم لتغيير النظام.

في غمرة الاستعداد للحرب، كان صدام حسين والعراقيون يتعاونون مع حملات التفتيش التي تجريها الأمم المتحدة، وفي شباط (فبراير) 2003 زوّدوا فريق بليكس بأسماء مئات من العلماء لمقابلتهم، والأفراد الذين زعم صدام أنهم مشمولون بتدمير الأسلحة المحظورة. وقال بليكس إنه لو تمَّ السماح لعمليات التفتيش بالاستمرار لكان من المحتمل أن يكون الوضع في العراق الآن مختلفاً جداً. لكن ما حدث هو أن العمل الاستباقي وحيد الجانب الذي قامت به أمريكا "قد أزكى مزيداً من الإرهاب هناك وفي مناطق أخرى من العالم".

تحدَّث هانز بليكس في جامعة كاليفورنيا، بيركلي إلى كريستيان أمانبور المراسلة الحربية لشبكة CNN، وذلك في السابع عشر من آذار (مارس) 2004، كجزء من مؤتمر "وسائل الإعلام في أيام الحرب".

كتب بليكس كتاباً جديداً بعنوان "نزع سلاح العراق Disarming Iraq" يدور حول الأحداث التي أدت إلى الحرب. وفي تلك الفترة كان بليكس ملاماً من قبل الحمائم والصقور كليهما: فقد لامته المجموعة الأولى على إخفاقه بالإعلان الصريح عن أن العراق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، ولامته الفئة الثانية على إخفاقه في العثور على تلك الأسلحة. وكما شرح بليكس، فإن جزءاً من المشكلة كان يكمن في أنه هو نفسه اعتقد باحتمال وجود الأسلحة، فقد قال: "أنا لست هنا لأشرح إحساسي الداخلي، ولكن "أجل، ففي كانون الأول (ديسمبر) 2002 اعتقدت أن صدام كان يملك أسلحة دمار شامل". وبقي "الهدف هو التفتيش الفعّال لوضع تقرير موضوعي".

إن الأمر المهم الذي يجب تذكره والذي كرّره بليكس عدة مرات، هو أن صدام كان يتعاون مع المفتشين، بالرغم من الصعوبات التي كانوا يخلقونها في وجه قائد". فقد سخر بليكس قائلاً: "لاشيء يمكن مقارنته بالمفتشين، لا مفتشو الضرائب ولا مفتشو الصحة ولا أي مفتشين". ثم وضَّح أنه لم يكن على صدام تحمل مهانة الرضوخ لتفتيش قصوره فقط، بل إن هذا الدكتاتور امتصَّ أيضاً الخوف المشروع من أن المفتشين سيقومون بنقل المعلومات عن أسلحته التقليدية إلى وكالات الاستخبارات الأجنبية، مما يجعلها في المستقبل أهدافاً سهلة.

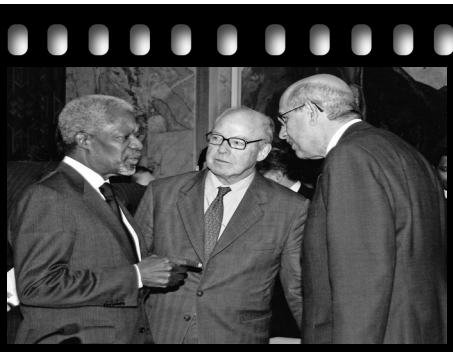

الدكتور البرادعي والدكتور بليكس يجتمعان مع كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة على هامش اجتماع مجلس الأمن الدولي في 5 شباط/ فبراير 2003، في نيويورك.

مذاكرة مجلس الأمن الدولي حول تقدم عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، وذلك في 14 شباط/ فبراير 2003 في نيويورك.

وزير الخارجية الأمريكي كولن باول والدكتور البرادعي والدكتور بليكس يذاكرون مجلس الأمن الدولي حول تعاون العراق، وذلك في 7 آذار/ مارس 2003 في نيويورك.

حاول بليكس جاهداً أن يطمئن العراقيين حول هذا الموضوع. فقد أكد أن "المفتشين لن يتلاحموا مع الجهات الاستخباراتية، إذ سيكون هناك طريق وحيد الاتجاه تقوم فيه الاستخبارات بتزويد المفتشين بتلميحات حول المواقع التي يجب التفتيش فيها، لكنهم يفهمون أن ذلك بدون مقابل".

لقد عرضت كريستيان أمانبور، مراسلة شبكة CNN، كيف هاجم ديك تشيني نائب رئيس الولايات المتحدة وآخرون غيره مصداقية هانز بليكس (بصفته مفتشاً) لفشله، كرئيس للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، في كشف برنامج الأسلحة النووية العراقي المتقدم الذي لم يُكتشف إلا في نهاية حرب الخليج عام 1991. ولقد تحمل بليكس مسؤولية ذلك الفشل، وقال إن نظام التفتيش قد تحسَّن كثيراً منذ ذلك الحين.

وكان يرى "أن التفتيش التجميلي cosmetic inspection أسوأ من عدم التفتيش أبداً، لأنه يهدهد الناس في إحساس مزيف بالأمن". وأوضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرّية مارست حتى 1991 صيغة بسيطة من التفتيش كان تمَّ تصميمها في السبعينيات من القرن المنصرم من أجل التحقق من إذعان بعض البلدان (مثل ألمانيا) لقوانين عدم الانتشار دون أن يتناول الأنظمة الاحتكارية التي تحاول تكديس الأسلحة سراً. وكنتيجة لإخفاق عام 1991 في العراق، باشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية تغييراً جذرياً في بروتوكولاتها وتمَّ اعتماده رسمياً في عام 1997.

قال هانز بليكس بأن الصعوبة الرئيسية في التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق تمثّلت في "مسألة إثبات العكس. فعلى سبيل المثال، كيف تستطيع أن تثبت عدم وجود كرة تنس في هذه الغرفة؟ أو عدم وجود الجمرة الخبيثة (الأنتراكس) في كلّ أنحاء العراق؟" فقد أرادت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أجوبة صريحة (أبيض أو أسود) فحصلا بدلاً من ذلك على "كثير من الظلال الرمادية في التقارير"

لقد أكّد بليكس أن ما كان يحتاجه مفتشوه هو المزيد من الوقت. وكان يجب على إدارة بوش أن توقف تعبئتها العسكرية في المنطقة عند حدود 50.000 جندي حين غدا العراقيون أكثر تعاوناً بتقديمهم قوائم بأسماء العلماء والبيروقراطيين لفريق بليكس. فقد قال بليكس لأمانبور: "لو أننا أُعطينا الوقت الكافي لتمكنّا من مقابلة كثير من الناس الذين دمروا أسلحة الدمار الشامل عام 1991".

سألت أمانبور لماذا استمر صدام يَدَع العالم يعتقد أنه ما يزال يملك أسلحة دمار شامل إذا كان قد دمرها، مخاطراً بذلك بفقدان بلاده؟ لقد تصوّر بليكس أن الخداع كان رادعاً رخيصاً وفعّالاً. ويعتقد بليكس "أن [العراقيين] لم يكترثوا بالشك من طرف الجوار فكان الأمر أشبه بتعليق لافتة على الباب تقول 'حذار من الكلب' حين لا يكون لديك كلب".

ولكن عوضاً عن ذلك استمرت إدارة بوش بدفع قوّات إلى المنطقة منذرة بالحرب، الأمر الذي دعا بليكس إلى القول: "عندما وصل عدد القوات في شمس الصحراء الحارّة إلى 250.000 بلغ الزخم حدّاً لا يمكن صدّه".

ضغطت أمانبور على بليكس ليحدِّد مصدر ذلك الزخم – وكانت تقصد في الحقيقة لماذا بدا اجتياح الولايات المتحدة للعراق في استعراضه وكأنه فعل مقدّر سلفاً؟ وهنا قال بليكس بأن ذلك كان في جزء منه لأن إدارة بوش، بالرغم من افتقار الأدلة على وجود أسلحة دمار شامل، قد واصلت الاعتقاد بوجودها. ومع أنه ألقى باللوم على فشل العمليات الاستخباراتية للولايات المتحدة – فقد اعتمد البنتاغون بشدّة على "أرشيف مصادره" بدلاً من اعتماده على الاستخبارات الدقيقة التي تزوِّدها وكالة المخابرات المركزية CIA ووزارة الخارجية، على النحو الذي تمَّ توثيقه بشكلٍ موسّع من قبل سيمور هيرس في صحيفة نيويوركر– إذ جادل بأنّ المعضلة الحقيقية كانت تكمن في قصور "التفكير النقدي Critical thinking".

قال بليكس: "عندما تكتب أطروحتك في الأكاديمية، يكون لك مناوئٌ في هيئة التدريس، ويجب عليك الدفاع عنها. وكنّا في المحكمة ثمّة استجواب لشاهد الخصم من قبل المدّعي العام". أما في الساحة الاستخباراتية، وبسبب سرية الموضوع، يصعب إيجاد من سيلعب

المفتشون في العراق يستعدون لاستهلال يوم جديد من التفتيش في كانون الثاني/ يناير 2000.

مفتشو الأمم المتحدة وموظفوها يحضّرون لاستئناف عمليات التفتيش (في العراق في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهانز بليكس والسيد السعدي من العراق، يجيبون على أسئلة الصحافة بفيينا في تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

دور محامي الشيطان. فإدارة بوش حسب قوله لم تحاول سلوك هذا النهج بل "حذفوا إشارات الاستفهام [في التقارير] ووضعوا بدلاً منها إشارات تعجب".

لم يَنْفِ بليكس أنه حتى ولو سُمح لعمليات التفتيش بالاستمرار، فإن التدخلَ العسكري في العراق كان يمكن أن يبقى ضرورياً، إذ قال: "أنا لست من معارضي الحرب". ولكنه محامٍ ودبلوماسي، يعتقد أنها كانت مسؤولية مجلس الأمن في أن يدعم قرارات حول العراق وليست مسؤولية واحد أو اثنين من أعضاء المجلس لوحدهما. فلو قاوم العراق عمليات التفتيش، أو لو أنه قدّم شواهد عن برنامج آخر لأسلحة نووية (وهو الأمر الذي يقول بليكس بأن العقوبات وعمليات التفتيش ربما كانت الأقدر على سحقه) لكان من المحتمل أن يصوت عضوا مجلس الأمن الروسي والصيني لصالح العمل العسكري فيعطيانه بذلك شرعية دولية.

اعتقد بليكس أن الدافع الحقيقي لإدارة بوش لاجتياح العراق هو الرد على الهجوم الإرهابي في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001 إذ قال: "لقد هوجمت الولايات المتحدة في عقر دارها. لقد كنت هنا، وكان الأمر كالزلزال في هذا البلد، وكأن أفغانستان لم تكن كافية".

طلبت أمانبور من بليكس أن يردّ على أحمد شلبي، المناوئ العراقي الذي قدّم إلى جانب مصادر فرعية أخرى الكثير من الاستخبارات الخاطئة عن أسلحة الدمار الشامل. واستذكرت أمانبور قول شلبي "كنا أبطالاً في الخطأ، لقد ذهب صدام، وها هم الأمريكان في بغداد، وهذا كل ما يهم". لقد وصف بليكس ذلك الأمر بالرواية "الساخرة". ومع ذلك اعترف بأنه انزعج من فكرة أنه لو سُمِحَ له بمواصلة عمليات التفتيش، لربما كان صدام قد بقي في السلطة.

صرّح بليكس معبّراً عن آراء كثير من الدبلوماسيين البارزين الآخرين والمفكرين الذين تمَّ توجيه الدعوة لهم من قبل كلية الصحافة في الشهور الماضية، أن كيفية التعامل مع هكذا طغاة وحكومات فاشلة هو من أكبر التحدّيات التي تواجه العالم. وادّعى بأن تحولاً عالمياً قد حدث في تحمل العالم لحملات الإبادة من أمثال ما حدث في كوسوفو أو راوندا. ويعود الفضل في جزء منه إلى يقظة وسائل الإعلام التي قربت سكان العالم بعضهم من بعض. وقال إن مثل هذه الأفعال لن تمنح الحصانة من الملاحقة القانونية بدعوى سيادة الدولة بعد اليوم وسيكون التدخل الإنساني أكثر شيوعاً.

في مؤتمر صحفي قبل فترة وجيزة من مقابلته أمانبور، اجتهد بليكس في هذا الموضوع معلناً الحاجة لاستخدام "العصا والجزرة". وبشكل ساخر، يقول هذا الرجل الذي يترادف اسمه مع مخاوف العالم من الإبادة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية: إن لديه في البال هموماً أخرى.

قال بليكس: "أظن أن توني بلير أفصح بأن جانباً من الورطة يتمثل في أن انتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل يشكّل أكبر تهديد للوجود". وأضاف إلى ذلك: "ولكن في رأيي تُعتبر الهوة بين الشمال والجنوب [بين الأقطار المتطورة والأقطار البازغة]، وحقيقة أن مئات الملايين من الناس ما زالوا جياعاً، والتأثيرات في البيئة العالمية، هموماً تعادل في تهديدها همّ انتشار أسلحة الدمار الشامل". وقال بليكس: "إنني شخصياً قلق من ارتفاع درجة حرارة العالم أكثر من قلقي من أسلحة الدمار الشامل".

حق النشر محفوظ لأعضاء جامعة كاليفورنيا (2004) Ue Regents، بالإذن من مركز أخبار جامعة كاليفورنيا في بيركلي. البريد الإلكتروني: bap@pa.urel.berkeley.edu.

نظّم خريجو كلية الصحافة في الجامعة ومركز حقوق الإنسان مؤتمر "وسائل الإعلام في أيام الحرب" ولمدة ثلاثة أيام من أجل مناقشة التحدّيات التي واجهها مراسلو الولايات المتحدة والأوربيون والشرق أوسطيون لدى تغطيتهم حرب العراق في العام الماضي، ومن أجل وضع الأسس لما يجب أن يتقيدوا به لدى نقلهم ما يحدث عند الاحتلال، وكذلك من أجل محاكمات جرائم الحرب العالمية المتوقع حدوثها، والاستعادة المنتظرة لسيادة العراق. يمكن الاطلاع على كامل المقابلة، عبر الدخول إلى الموقع: *webcast.berkeley.edu/events/details.html?event_id=132.*